

ورقة حقائق حول:

## واقع الحق في السكن في قطاع غزة في ظل استهداف المساكن واستمرار القيود المفروضة على إعادة الإعمار

©Al Mezan Center for Human Rights

### مقدمة

يعاني قطاع غزة من أزمة سكن متفاقمة، في ظل ازدياد الكثافة السكانية، وانخفاض عدد المساكن، حيث تبلغ الحاجة السنوية من المساكن لمقابلة الزيادة السكانية الطبيعية حوالي (14,000) وحدة سكنية<sup>(1)</sup>. وتتفاقم أزمة السكن في ظل الأزمات التي تعصف بقطاع غزة جراء الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على القطاع، وتفاقمت مشكلة الفقر لتصل إلى ما نسبته 53%، ومشكلة البطالة التي بلغت 52%<sup>(2)</sup>، واستمرار استهداف المساكن، والقيود المفروضة على إعادة الإعمار.

(1) تقرير مركز الميزان لحقوق الإنسان: واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 2018م، ص. الرابط: <http://cutt.us/jYaRl>.  
(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. بيان صحفي يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان. مرجع سابق.



ويشكل سلوك قوات الاحتلال المنظم، سواء في تدمير المساكن وتهجير سكانها أو في عرقلة إعادة البناء، انتهاكات خطيرة للحق في السكن، والحق في الرفاه والصحة<sup>(1)</sup>، والحياة الكريمة<sup>(2)</sup>، كما يشكل انتهاكاً جسيماً ومنظماً لمبادئ القانون الدولي الإنساني ولاسيما مبدأي الضرورة العسكرية والتناسب والتمييز<sup>(3)</sup>.

ومن منطلق سعي الميزان نحو تحقيق أهدافه الرامية إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها وفضح انتهاكاتها والدفاع عن ضحاياها، فإنه يصدر ورقة الحقائق، التي تسلط الضوء على واقع الحق في السكن المناسب في قطاع غزة.

## استهداف قوات الاحتلال للمساكن في قطاع غزة:

صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف المساكن في قطاع غزة، منذ أواخر عام 2000م، حيث ارتفعت وتيرة هذا الاستهداف بتدمير المنازل السكنية القريبة من الشريط الحدودي الذي يفصل بين محافظة رفح جنوب القطاع وجمهورية مصر العربية، وتدمير المنازل السكنية القريبة من السياج الفاصل شرق وشمال قطاع غزة، أثناء عمليات التوغل البري وبواسطة الجرافات أو باستخدام المتفجرات. وأخذت هذه السياسة مساراً خطيراً منذ العملية العسكرية واسعة النطاق في ديسمبر 2008 ويناير 2009م، إذ تحولت إلى استهداف مباشر ودون سابق إنذار، بواسطة الصواريخ. واستمر ذلك في العمليات العسكرية التي تلتها في نوفمبر 2012م ويوليو 2014م، وخلال الهجمات الحربية المتفرقة خلال العام المنصرم 2018م والنصف الأول من العام الجاري 2019م. وأسفرت هذه الممارسات عن تهجير عشرات آلاف العائلات قسراً، منها من تمكن من إعادة إعمار مسكنه ومنها من يعيش بالإيجار وبقي مسكنه بلا إعادة إعمار حتى تاريخ إصدار هذه الورقة.

وتشير مصادر التوثيق في مركز الميزان لحقوق الإنسان منذ العام 2008م وحتى منتصف العام 2019م، أن عدد المساكن المدمرة في قطاع غزة بلغ (46.599) مسكن، منها عدد (11.290) دمرت كلياً، فيما تضررت (35.309) بشكل جزئي<sup>(4)</sup>؛ ويقطنها حوالي (392.345) نسمة، بينهم (136.098) من النساء، و(192.473) من الأطفال<sup>(5)</sup>. ووفقاً لتوثيق الميزان، فإن (83.7%) من المجموع الكلي للأفراد المقيمين داخل المنازل المتضررة - إقامة دائمة - هم من الأطفال والنساء. ويشكل سكان المنازل المدمرة - كلياً وجزئياً - ما نسبته (19.6%) من إجمالي سكان القطاع.

## القيود المفروضة على عمليات إعادة إعمار المساكن المدمرة في قطاع غزة:

تتعهد قوات الاحتلال الإسرائيلي بإعاقه إعمار المساكن التي دمرتها خلال العدوان التي شنتها على قطاع غزة، حيث منعت تلك القوات منذ عدوان "الرصاصة المصبوب" دخول المواد اللازمة للبناء والنشطيب، ثم أدخلتها بكميات منخفضة وغير كافية وفق آليات معقدة، ثم تباطأت في تنفيذ التزاماتها بموجب الآلية الدولية لإعادة إعمار غزة المعروفة بـ (GRM)<sup>(6)</sup>، وأفشلتها. وتواصل سلطات الاحتلال السياسة عيئها، وبالرغم من مرور خمس سنوات على انتهاء عدوان 2014م؛ فإن إعادة إعمار المنازل السكنية المدمرة لم تنته بعد، حيث يحتاج نحو (2000) مسكن دمر بشكل كلي لإعادة الإعمار بتكلفة تصل إلى 80 مليون دولار أمريكي؛ في حين يحتاج (73,500) مسكن لإعادة التأهيل والإعمار بتكلفة تصل إلى 90 مليون دولار أمريكي<sup>(7)</sup>.

هذا وتواصل قوات الاحتلال قصف المساكن بالصواريخ، وتتسبب في تهجير وتشريد المزيد من المدنيين، بحيث تقدر كلفة إعادة إعمار المساكن المدمرة كلياً أو بشكل بالغ خلال عام 2018م وحده بحوالي (5.100.000) دولار أمريكي، وتقدر كلفة إعادة إعمار المساكن المدمرة في النصف الأول من العام 2019م بحوالي (8.000.000) دولار أمريكي.

(1) الفقرة الأولى من المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(2) المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(3) المادة (52) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الأربعة في العام 1977م، والتي تناولت حماية الأعيان المدنية ومنها المساكن. والمادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب في العام 1949م، والتي حظرت استهداف المدنيين ومنازلهم.

(4) ملاحظة: لا يشمل عدد المنازل المتضررة جزئياً المنازل المتضررة بشكل طفيف.

(5) قاعدة بيانات مركز الميزان لحقوق الإنسان، خلال الفترة من بداية العام 2008م حتى منتصف العام 2019م.

(6) آلية (GRM) وهي اختصار لـ (Gaza Reconstruction Mechanism)؛ أعلنها روبرت سيربي (رئيس مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط UNSCO)، من أجل لتسهيل عملية إعادة إعمار غزة لحين رفع الحصار الإسرائيلي عنها. وحددت مجموعة من الإجراءات لتمكين مواد البناء و مواد أخرى موجودة على القائمة الإسرائيلية للأصناف "مزدوجة الاستعمال" (الحصمة، حديد التسليح، الإسمنت، الخشب و مواد أساسية أخرى للبناء) من الدخول لغزة، لغرض إعادة بناء الوحدات السكنية والبنى التحتية الأساسية (مستشفيات، مدارس، مرافق عامة، طرق).

(7) وزارة الأشغال العامة والإسكان. (2 يوليو 2019). إحصاءات خاصة، حصل عليها الباحث: حسين حماد من مكتب وكيل الوزارة: ناجي سرحان.



كما تراجع الدعم الدولي لمشاريع الإسكان التي تُسهم في الحد من أزمة السكن في القطاع خلال الأعوام الأخيرة، ولم يدشن أي مشروع إسكاني جديد في القطاع منذ بداية العام 2018م<sup>(1)</sup>. وبالرغم من مرور أربع سنوات على انتهاء العملية العسكرية الإسرائيلية واسعة النطاق تموز/ يوليو 2014م، تم إعادة إعمار (7770) وحدة سكنية تمثل حوالي 71% من الوحدات السكنية المدمرة كلياً<sup>(2)</sup>. وزاد من حجم الأزمة تراجع وكالة الغوث الدولية "الأونروا" عن توفير بدل الإيجار لنحو (402) من عائلات اللاجئين ممن دُمرت مساكنها كلياً منذ يونيو 2018م، تحت ضغط الأزمة المالية التي تعصف بها<sup>(3)</sup>.

## الخلاصة والتوصيات

تخلص الورقة إلى أنّ سياسات وممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي تعدّ أبرز مسببات انتهاك الحق في السكن الملائم في قطاع غزة، سواء من خلال عمليات التدمير المنظم أو وضع العقبات في طريق إعادة إعمار المنازل المدمرة أو بناء أخرى جديدة. كما أسهم تراجع الدعم الدولي لمشروعات الإسكان وإعادة الإعمار في زيادة الأزمة. هذا بالإضافة إلى تواصل الحصار وتفاقم مشكلات الفقر والبطالة. وعليه يوصي مركز الميزان بالآتي:

1. ضرورة تدخل المجتمع الدولي والضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، وضمان إدخال مواد البناء للقطاع من أجل إعادة إعمار المساكن المدمرة لحماية حق المواطنين في سكن ملائم.
2. عودة وكالة الغوث الدولية "الأونروا" لتوفير بدل الإيجار لحوالي (402) عائلة من اللاجئين الفلسطينيين، ممن دُمرت مساكنها على يد قوات الاحتلال، بالنظر إلى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وحاجتهم الماسة للسكن والاستقرار.
3. أن تبادر الحكومة الفلسطينية لاتخاذ تدابير للوفاء في التزاماتها بالإعمال التدريجي للحق في سكن ملائم لجميع.

انتهت

(1) المرجع السابق.

(2) وزارة الأشغال العامة والإسكان (2019)، انفوجرافيك حول مستجدات برامج إعادة إعمار قطاع غزة بعد العام 2014م.

(3) عماد عوكل- مدير عمليات وكالة الغوث الدولية شمال غزة، قابله الباحث حسين حماد (18 يونيو 2019م).